

# تأثيرات جائحة كوفيد-١٩ على أوضاع العمالة الوافدة وجهود دولة الكويت في التعامل معها (دراسة مقارنة بين اتجاهات المواطنين والوافدين)

عبدالله جاسم زكريا

أستاذ مساعد- أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية- الكويت

طارق عبدالعزيز الدوب

أستاذ مساعد- أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية- الكويت

dr.tareq9733@gmail.com

قبول البحث: ٢٠٢٠/١١/٤

مراجعة البحث: ٢٠٢٠/١٠/١٥

استلام البحث: ٢٠٢٠/٩/٢٥

DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2021.10.1.5>



This file is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)



## تأثيرات جائحة كوفيد-١٩ على أوضاع العمالة الوافدة وجهود دولة الكويت في التعامل معها (دراسة مقارنة بين اتجاهات المواطنين والوافدين)

طارق عبدالعزيز الدوب

أستاذ مساعد- أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية- الكويت

dr.tareq9733@gmail.com

عبدالله جاسم زكريا

أستاذ مساعد- أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية- الكويت

استلام البحث: ٢٠٢٠/٩/٢٥ مراجعة البحث: ٢٠٢٠/١٠/١٥ قبول البحث: ٢٠٢١/١١/٤ DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2021.10.1.5>

### الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على تقييم المواطنين والوافدين لدور أجهزة الدولة في رعاية العمالة الوافدة خلال أزمة جائحة كوفيد-١٩، ومقارنة تقييم كل من المواطنين والوافدين لدور العمالة الوافدة، ومعالجة الدولة لمشكلات الإسكان لهم، ومعالجة الدولة للتراكيبة السكانية وإمكانية إحلال العمالة الوطنية، في ضوء التغيرات الديمغرافية، وأتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي المقارن، وتكونت العينة من المواطنين والمقيمين بدولة الكويت وعددهم (٥٧٧٦) فردًا، المواطنين (٤٨٣٧) والوافدين (٩٣٩)، طبق عليهم إستبياناً إلكترونياً لقياس الاتجاهات نحو دور العمالة الوافدة، وإمكانية إحلال العمالة الوطنية، ودور الدولة في التعامل مع التراكيبة السكانية، ومشكلات إسكان العمالة أثناء جائحة كوفيد-١٩. أظهرت النتائج أن كلاً من المواطنين والوافدين يقيمان مستوى تعامل أجهزة الدولة الإنساني مع العمالة الوافدة بدرجة متقدمة. أظهرت النتائج أن كلاً من المواطنين والوافدين يقيمان مستوى تعامل أجهزة الدولة الإنساني مع العمالة الوافدة، ومعالجة مشكلات الإسكان لهم، وارتفاع تقييم الوافدين لهذه المحاور، ما عدا محور إحلال العمالة الوطنية الذي قيمه الوافدون بدرجة متوسطة.

وتبين وجود فروق دالة لصالح الوافدين في محاور معالجة التركيبة السكانية، ودور العمالة الوافدة، ومعالجة إسكان العمالة الوافدة، وكانت الفروق لصالح المواطنين في محور إمكانية إحلال العمالة الوطنية، وتبين عينة المواطنين أن كل من الإناث، وذوى الأعمار الأصغر بين ٣٠-١٨ عاماً، وذوى التعليم الثانوى هم الأعلى تقديراً لجهود الدولة في معالجة التركيبة السكانية وإحلال العمالة الوطنية ومعالجة مشكلات العمالة الوافدة، وبعينة الوافدين تقارب تقديرات الجنسين لمحاور الاستبيان، وارتفاع تقدير الوافدين الأصغر في العمر من ٣٠-١٨ عام، وذوى التعليم الثانوى لدور العمالة الوافدة ومعالجة الدولة لمشكلات العمالة من تراكيبة سكانية وإسكان.

الكلمات المفتاحية: العمالة الوافدة؛ كوفيد-١٩؛ الكويت.

### المقدمة:

كانت لجائحة فيروس كورونا (COVID-19) تأثير كبير وواضح على جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الصحة الجسمية والذهنية، والأوضاع الاقتصادية، في جميع البلدان وعلى مختلف الأصعدة، حيث دفع المختصين والباحثين لإجراء الدراسات والبحوث، حول التداعيات الاقتصادية والاجتماعية حتى السياسية، فقد كشف المسح السكاني بالمملكة المتحدة عن مخاوف واسعة النطاق حول تأثير العزلة الاجتماعية أو التباعد

الاجتماعي على الرفاهية وجودة الحياة النفسية والاجتماعية، والقلق بشأن الآثار العملية للاستجابة للجائحة، بما في ذلك الصعوبات المالية. واحتمال أن يصبح المريض على ما يرام مع COVID-19، وقد كان في المرتبة الأدنى من هذه القضايا القضية المتعلقة بالاستجابة الاجتماعية والنفسية للوباء (Holmes, E., et al.2020).

كشفت الأبحاث عن آثار الأوبئة والكوارث على أوضاع الأفراد والمؤسسات والدول عن مجموعة عميقة وواسعة من التأثيرات النفسية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية على المستويات الفردية والمجتمعية والدولية أثناء تفشي العدوى، بدءاً من المستوى الفردي، حيث يشعر الأفراد بالخوف من الإصابة بالمرض أو الموت، والشعور بالعجز وخطر البطالة، وانهاء بالدول من حالات الكساد وتفاقم البطالة وتردي القدرة الصحية والاقتصادية وانخفاض مستوى جودة الحياة (Singh, 2020).

تنسخ تأثيرات التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩ مع استمرار تفشي فيروس كورونا في كافة بلدان العالم وتجاوز إجمالي الإصابات (٥٠) مليون مصاب حول العالم. ورغم إنهاء سياسات اقتصادية مضادة للركود الاقتصادي الناتج عن إجراءات الحجر والسلامة الصحية لعكس اتجاه الدورة الاقتصادية في البلدان المتقدمة، إلا أن مضاعفات "الإغلاق الكبير" غير قابلة للإحتواء قبل التوصل للقاح ناجح يكون في متناول جميع بلدان العالم، ومن أبرز التداعيات الاقتصادية مصير العمالة الأجنبية والدخول التي يرسلها العاملون في البلدان الأجنبية من المهاجرين والعمالة المؤقتة إلى البلدان منخفضة الدخل (Dhivedi, 2020; Dhillon, P. Kundu, 2020; Worldometers, 2020).

وأشارت نتائج البحوث حول جائحة كوفيد-١٩ إلى أنها تهدد بفقدان أحد مصادر الدخل الحيوية في البلدان الفقيرة والمهشة" كما أشار صندوق النقد الدولي إلى أن تدفقات تحويلات العاملين في الخارج تمثل شريان حياة للدول منخفضة الدخل والمهشة، حيث تسهم في دعم الأسر وتوفير الإيرادات الضريبية التي تحتاجها هذه الدول بصورة عاجلة في الوقت الراهن، فقد بلغت تدفقات تحويلات العاملين بالخارج إلى هذه البلدان عام ٢٠١٨ قرابة (٣٥٠) مليار دولار أمريكي، وتمضي على مسار الوصول إلى (٥٥٠) مليار دولار عام ٢٠١٩ بحسب تقديرات البنك الدولي، لتفوق بذلك على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة والمساعدات الأجنبية بوصفها أهم مصادر الدخل من الخارج على الإطلاق. ويرجح أن يؤدي تراجع تدفقات تحويلات العاملين في الخارج إلى زيادة الضغوط الاقتصادية والمالية والاجتماعية على حكومات هذه البلدان التي تواجه فعلاً صعوبات بالغة في التكيف مع تداعيات جائحة كورونا (آل طعمة، ٢٠٢٠).

ودفعت جائحة كورونا ملف العمالة الوافدة بدول مجلس التعاون الخليجي للإستحواذ على قدر أكبر من الاهتمام، مع توقف الأنشطة والأعمال نتيجة انتشار الفيروس، وتراجع الإيرادات مع انخفاض أسعار النفط، وسط زيادة المطالب بين تخفيض أعداد العمالة أو استبعادها بالكامل. وتبينت الآراء بشأن مستقبل العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون، لا سيما مع التركيز على التحول إلى الاقتصاد الرقعي والذكاء الاصطناعي والتجارة والخدمات الإلكترونية وبالتالي الاستغناء عن الكثير من العمالة الوافدة، وبحسب دراسة حديثة لمركز الخليج العربي للدراسات والبحوث، فإن الوظائف المرتبطة بالمواهب والمهارات والخبرات التقنية والكافئات النادرة فقط من ستتصدّم أمام موجة تغيرات قد تقلب موازين سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي في مرحلة ما بعد جائحة كورونا تبعها موجة تسريحات غير مستبعدة للعمالة والموظفين من الوافدين (الأجانب)، وذكرت الدراسة أن دول الخليج ومؤسساتها قد تستغني مؤقتاً وتدرجياً عن عشرات الآلاف من العمالة الوافدة على المدى القريب في حال تعمق الركود الاقتصادي العالمي وتباطؤ التعافي واستقرار أسعار النفط دون ٤٠ دولاراً إلى نهاية ٢٠٢٢، إذ إن قدرة حكومات الخليج على استيعاب ارتدادات صدمة تراجع الإيرادات الحاد من النفط والغاز والسياحة والاستثمار قد تتأثر بشكل متباين على الرغم من ملائتها المالية الجيدة على المدى المتوسط، وبحسب تقديرات مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث فإن التوقف الجزئي لازدهار الأعمال والبناء وانخفاض حجم التجارة في دول مجلس التعاون الخليجي جراء جائحة فيروس كورونا يقود إلى إلغاء نسبة كبيرة من المشاريع في القطاعين العام والخاص مع فقدان آلاف الوظائف يومياً، حيث من المرجح أن يتضرر أكثر من ٤٠٪ من العمال في دول المنطقة مقارنة بحجم الضرر المرتبط عن الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ (عبد الناصر، ٢٠٢٠).

#### مشكلة الدراسة:

حظي موضوع العمالة الوافدة، وإحلال العمالة الوطنية أو ما يعرف بالتكويت، ومعالجة الاختلال في التركيبة السكانية باهتمام كل من الدولة والحكومات المتعاقبة، وال المجالس التشريعية إلى جانب اهتمام الرأي العام والمؤثرين الاجتماعيين، وهو ما أظهرته الدراسات التي تمت في الفترة من (٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٠) كما حظي موضوعات حقوق العمالة من حيث التعاقدات وظروف العمل والظروف الاجتماعية، والتزامات الجهات الكفيلة لهم بحقوقهم ورعايتهم باهتمام رسمي وشعبي وإعلامي عبرت عنه العديد من المقالات والتحقيقات والاستجابات والمناقشات، وهو ما أسف عن خطط مرحلية لتعديل التركيبة السكانية وإحلال العمالة الوطنية، جزء منها الخطة الخمسية التي أقرها ديوان الخدمة المدنية بنسب الإحلال التي ألم بها الجهات الحكومية خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢.

ومع ظهور جائحة كورونا المستجد (كوفيد-١٩) ظهرت بقوة على الساحة الرسمية والشعبية والإعلامية مشكلة العمالة الوافدة، والتي تأثرت بصورة واضحة بالإغلاق الاقتصادي خلال الأزمة، وظهور كمية العمالة الهاشمية وضحايا تجارة الإقامات والتي وصلت إلى مئات الآلاف من العاملين، والالتزام الدولي برعايتهم أو ترحيلهم إلى بلدانهم، ومشكلات التكفل المعيشي لهم في ظل توقف الأعمال وعدم وجود دخل ثابت لهم، وكذلك التخوفات

الصحية من انتشار الوباء بمناطق سكفهم، وترافق ذلك مع حملات عبر منصات التواصل الاجتماعي وعبر الإعلام المرئي والمكتوب وعبر النواب الرسميين والمؤثرين الاجتماعيين بعضها تناول بالترحيل وخفض الأعداد، وبعضها تدعو إلى توفير الرعاية والاهتمام بهم. وكان الرأي العام هو الصوت الأعلى والأكثر تأثيراً خلال هذه المرحلة، وهو ما دعى الباحث إلى دراسة اتجاهات أفراد المجتمع مع المواطنين والمقيمين نحو أوضاع العمالة الوافدة خلال أزمة كوفيد-١٩ وأثارها وتأثيرها. ويمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية:

١. ما مستوى تقييم عينة الدراسة من المواطنين والوافدين لكفاءة تعامل أجهزة الدولة بصورة إنسانية مع العمالة الوافدة خلال أزمة كوفيد-١٩؟
٢. ما تقييم المواطنين الكويتيين لأوضاع العمالة الوافدة من حيث الإسكان ودورها الاقتصادي، ومن حيث القدرة على إحلال العمالة الوطنية ومعالجة التركيبة السكانية خلال أزمة كوفيد-١٩؟
٣. ما تقييم الوافدين لأوضاع العمالة الوافدة من حيث الإسكان ودورها الاقتصادي، ومن حيث القدرة على إحلال العمالة الوطنية ومعالجة التركيبة السكانية خلال أزمة كوفيد-١٩؟
٤. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات وتقييمات المواطنين والوافدين في محاور استبيان العمالة الوافدة خلال أزمة كوفيد-١٩؟
٥. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات محاور استبيان العمالة الوافدة تعود للفروق في الجنس و العمر والتعليم بعينة المواطنين؟
٦. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات محاور استبيان العمالة الوافدة تعود للفروق في الجنس و العمر والتعليم بعينة الوافدين؟

#### أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

١. التعرف على تقييم المواطنين والوافدين لدور أجهزة الدولة في رعاية العمالة الوافدة خلال أزمة جائحة كوفيد-١٩.
٢. مقارنة تقييم كل من المواطنين والوافدين لدور العمالة الوافدة، ومعالجة الدولة لمشكلات الإسكان لهم، ومعالجة الدولة للتركيبة السكانية وإمكانية إحلال العمالة الوطنية، في ضوء المتغيرات الديمografية.

#### أهمية الدراسة:

تعود أهمية الدراسة الحالية إلى:

١. أنها تعالج موضوعاً على قدر من الأهمية قد تصل إلى الأهمية الاستراتيجية للدولة الكويت، وهو موضوع العمالة الوافدة، في ظل علاقته بقضايا التركيبة السكانية، والعملة الهاشمية، والتأثيرات الاقتصادية، وتجارة الإقامات.
٢. أن الدراسة تعالج تأثيرات أحد أهم الأحداث والأوضاع التي أثرت على كافة مجالات الحياة بجميع دول العالم تقريباً، وهو جائحة كورونا (كوفيد-١٩) تلك الجائحة التي غير ملامح العالم في عام ٢٠٢٠ وكانت لها من التداعيات الاقتصادية والصحية والإنسانية والاجتماعية الكثير.
٣. أنها تتناول وضع العاملة الوافدة في ظل جائحة كورونا من وضع الحظر وتقييمات وإدراك المواطنين والوافدين أنفسهم.
٤. أن ما تخرج به الدراسة من نتائج قد تفيد المحللين وصانعي القرار في التعرف على إدراكات المجتمع لهذه الظاهرة ومدى تأثيرها وتأثيرها في ظل جائحة كوفيد المستجدة.

#### المصطلحات الإجرائية:

##### العمالة الوافدة:

عرف الطوبيري (٢٠١٠، ١٤) العمالة الوافدة بأنها "مجموعة من الأشخاص الذين قدموا للدولة الكويت، من مختلف الجنسيات، والذين يوفدون بموجب تأشيرة دخول رسمية صادرة من سفارات الدولة بالخارج" وعرفها بن عبيان (٢٠١١، ٤) بأنها كل فرد غير سعودي يوجد على أرض المملكة العربية السعودية سواءً كان يعمل لحسابه الخاص أو لدى مؤسسات حكومية أو أهلية أو كان لا يعمل لكونه تبعاً للعامل (الأولاد) وبغض النظر عن جنسه وجنسيته وديانته.

##### فيروس كورونا المستجد COVID-19 :

ذكرت منظمة الصحة العالمية (WHO, 2020) بأنه يتمثل في وجود أعراض مثل السعال الجاف والتهاب الحلق والحمى. قد تتطور لدى البعض لمضاعفات خطيرة مختلفة بما في ذلك فشل في أحد الأعضاء كالكلى والقلب، والتهاب في الدورة الدموية، وتجمع السوائل في الرئتين، وتلazمة الصائفة النفسية الحادة، وتنتقل العدوى من إنسان إلى آخر من خلال الفوهات النفسية، عادةً ما تكون فيروسات الجهاز التنفسي أكثر عدوى عندما يكون المريض غير مصاب بأعراض، ومع ذلك، هناك مجموعة متزايدة من الأدلة تشير إلى أن انتقال العدوى قد يحدث خلال فترة الحضانة غير المصاحبة لـ COVID-19، والتي تم تقاديرها بين ٢ و ١٠ أيام (Sohrabia, et al. 2020).

## الإطار النظري:

ظاهرة العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون، باعتبارها واحدة من أهم الأقاليم الدولية استقبالاً وتأثراً للعمالة الوافدة وتمثل هذه الظاهرة موقع مميز بين اهتمامات واضعي السياسات وصانعي القرارات في دول مجلس التعاون الخليجي، ولا تزال ضرورة يصعب الاستغناء عنها، لعلاقتها الجوهرية بالتنمية، كما أنها في الوقت نفسه ذات تأثيرات سلبية بدأت تتضح معالمها، ونتائجها في شكل اختلالات في البنية السكانية، وسوق العمل، والقيم الثقافية والاجتماعية كما أنها دفعت بالكثير من التحديات التي تناولتها الدراسة والتي من أهمها: اختلال التوازن بين عرض القوى العاملة والطلب عليها وإشكالية توفر عماله ملائمة للاقتصاديات الجديدة المرتبطة بالمعلومات والاتصالات، خاصة في ظل سيطرة الشركات الكبرى متعددة الجنسيات والتي أوجدت أنماطاً جديدة من الهجرة وخلقت تنافساً قوياً في سوق العمل بسبب قضية العمالة المهاجرة والتي تتمتع باستخدام التقنية العالية، مما أبرز قضية أخرى تعتبر بمثابة تحدي آخر، وهي عدم ملائمة المخرجات التعليمية للعمالة الوافدة بشكل عام والعمالة المهاجرة بشكل خاص. وأهم تحدي يواجهه العمل في دول المجلس هو ظهور مشكلة البطالة بين مواطني دول المجلس وتبعد هذه المشكلة غير مقبولة في ضوء الحجم المتواضع لقوة العمل المهاجرة في دول المجلس. بالإضافة إلى التأثيرات السلبية التي تحدثها عملية التحويلات للعمالة الوافدة سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر على حجم الاستثمار في دول المجلس وذلك على تأثيرها السلبي على اقتصاديات دول المجلس وميزان المدفوعات وفي الوقت الحاضر يعتبر التحدي الأكبر جدية هو مواجهة ما يقر على مستوى العالم بما يخص حقوق المهاجرين في إطار حقوق الإنسان وما يتربى على ذلك من سياسات وقوانين ونظم قد تكون عرضة للتعديل من أجل درء مخاطر، ما قد تتطوّر عليه إشكالية المهاجرين وحقوق الإنسان.

وتعتبر العمالة الوافدة مكوناً أساسياً في سوق العمل والحياة التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك عبر الإسهام في المسيرة التنموية من خلال المشاركة في أعمال البناء والمؤسسات التجارية الأخرى والمساهمة في ديمومة العديد من القطاعات الاقتصادية مثل قطاع النقل، وتتميز المنظومة الخليجية باحتضانها أعداداً كبيرة من العمالة الوافدة، حيث تشكّل العمالة الوافدة أكثرية القوى العاملة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي الست، فضلاً عن كونها غالبية السكان في أربع دول أعضاء، هي: الإمارات والبحرين والكويت وقطر، حيث يزيد حجم العمالة الوافدة في دول الخليج العربية عن ١٧ مليون فرد، ويرتفع العدد ليصل إلى نحو ٢٣ مليون فرد بعد إضافة أفراد الأسر، مما يعني قرابة نصف سكان دول الخليج العربية. وتنسق طب السعودية وحدها أكثر من ٩ ملايين عامل وافد جلهم من الدول الآسيوية، مثل: الهند، والفلبين وباكستان وبنغلادش واندونيسيا وسريلانكا (مركز الجريدة للدراسات، ٢٠١٥).

وفي دراسة نشرها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (٢٠١٨) يشير إلى أن العمالة الوافدة تشكل أكثرية القوى العاملة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي الست، فضلاً عن كونها تمثل غالبية السكان في أربع دول هي: «الإمارات والبحرين والكويت وقطر»، فيما أظهرت بيانات رسمية حديثة أن أكثر من ثلثي العمالة في دول مجلس التعاون (٦٩٪) هي عمالة أجنبية وافدة.

وتعتبر العمالة الأجنبية في دول الخليج بمثابة عمالة مؤقتة تبعاً لمدة عقد العمل ولا يسمح لها بالحصول على إقامة دائمة أو جنسية، ويعتبر الهدف الرئيسي من الهجرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي هو العمل، وتركز سياسات تنظيم المهاجرة في هذه الدول على تنظيم وإدارة الدخول والإقامة بغض العمل أو الزيارة، وعلى إدارة وتنظيم دخول وتدفق هذه العمالة المؤقتة والتابعين لها، وكذلك مدة إقامتها داخل الدولة، واتخذت الدول الخليجية مجموعة من السياسات المنظمة للهجرة خلال فترة سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، حيث صاحب هذا التيار المتزايد من الهجرة إلى دول المنطقة مجموعة من السياسات التنظيمية، كما مرت ظاهرة الهجرة العمالية في بلدان الخليج العربي بتغيرات أساسية منذ أواخر القرن الماضي، إلا أن هذه الظاهرة استمرت تشكّل تهديداً أميناً، وسياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً وحتى ثقافياً على دولة الكويت تحديداً بسبب عدم وجود خطة استراتيجية مدرورة لجلب العمالة الوافدة مما حتم على الدولة وضع سياسات تجاه هذه الظاهرة للحد منها (الدوب، ٢٠٢٠).

ومن النظريات الاجتماعية التي فسرت تأثيرات العمالة الوافدة على المجتمعات نظرية البناء الاجتماعي والتي تركز على أن تركيبة التوازن الاجتماعي للمجتمعات تعتمد على عنصرين وأساسيين وهما أهداف ثقافة المجتمع ومطامعه التي تتحدد من أفراد المجتمع ومن تراثه الثقافي، والعنصر الثاني هو التركيب الاجتماعي لهذا المجتمع والذى يتفاعل مع مكونات الثقافة لتحقيق الأهداف والغايات له، وحين تصبح الأهداف الثقافية للمجتمع منسجمة مع الوسائل البنائية ومتكملاً معها يسمى ذلك في تحقق التوازن الاجتماعي وتحقيق الأهداف (العتبي، ٢٠٠٥) ولعل وجود عمالة وافدة يزيد عددها عن ضعف عدد المواطنين سيكون عاملًا مؤثراً باعتبار الأفراد هم مكون البناء الاجتماعي.

وطبقاً لإحصائيات الادارية المركزية للإحصاء فإن إجمالي سكان الكويت في مطلع عام (٢٠٢٠) هم (٤,٤٦٤,٥٢١) نسمة، بلغ عدد الكويتيين (١٣٦٥١٧١) بنسبة (٣١٪)، وعدد غير الكويتيين (٣٠,٩٩٣٥) بنسبة (٦٩٪) (شكل ١)



شكل (١): نسبة أعداد المواطنين وغير المواطنين بدولة الكويت

وتعكس هذه النسب خللاً واضحاً في التركيبة السكانية، تمثل تحدياً أمنياً واقتصادياً واجتماعياً، وثقافياً، يتطلب جهوداً متضادرة لتعديل التركيبة السكانية، وهو دفع مجلس الأمة إلى اقرار قانون خاص بتعديل التركيبة السكانية بدورته الأخيرة بشهرة أكتوبر ٢٠٢٠. وقد تجاوزت اعداد الإصابة بكورونا حق متصرف أكتوبر ٢٠٢٠ (١٢٠) ألف وطبقاً لسياسة الحكومة الكويتية بدءاً من يونيو ٢٠٢٠ لا تذكر أعداد الإصابات أو الوفيات حسب الجنسيات.

وقد أدى الحظر الكلي الذي فرضته الدولة لمواجهة الوباء إلى اكتشاف أعداد من العمالة الهمامشية مخالفى الاقامة والذين تجاوزن أعدادهم (١٠٠) الف عامل، قامت الدولة بالسماح لهم بتعديل أوضاعهم وبالعودة لبلادهم دون فرض غرامات والعودة على نفقة الحكومة الكويتية إضافة إلى التحرك القضائي ضد الكفلاء الكويتيين أو تجار الاقامات (جريدة القبس، عدد ٢٠٢٠/١٠/١)، كما قامت الدولة ممثلة في وزارة الصحة والداخلية والجمعيات التطوعية بتقديم الدعم المادي والغذائي لمناطق الوافدين أثناء الحظر الكلي وتوقف الأعمار (جريدة الرأي، عدد ٢٠٢٠/٥/٢٠) هذه لأسباب انتشار العمالة الوافدة بدولة الكويت:

- من خلال الدراسات والبحوث أمكن التعرف على أهم أسباب انتشار العمالة الوافدة ومن بينها (مرسي، ١٤١٥؛ عسيري، ١٤٠٣؛ اليعدان، ١٩٩٣)
١. اكتشاف البترول: اكتشاف البترول واستخراجه والتعامل مع متطلباته وأجهزته في البداية كان بحاجة إلى عمالة ماهرة وإلى موظفين وفنين.
  ٢. رخص أجرة العامل مقابل ارتفاع دخل الوطن والمواطن.
  ٣. تخلف التعليم الفني والتدريب التقني عن ملائحة التنمية.
  ٤. ضعف إقبال المواطنين على العمل اليدوي وعدم تقديرهم له.
  ٥. ظهور العديد من المؤسسات الوهمية والتي تتاجر باستقدام العاملين وإطلاقهم للعمل في البلاد نظير مبالغ معينة يدفعونها مقابل كفالتهم.
  ٦. الشروط المتعددة والمعقدة التي يضعها أصحاب الأعمال في القطاع الخاص.

#### تأثيرات العمالة الوافدة:

بحث الآثار السلبية للعمالة الوافدة بالمجتمعات الخليجية ليس جديداً، فهو مثار اهتمام الباحثين وهيئات البحث المعنية منذ سنوات عديدة، حيث اهتم مجلس الامة الكويتي بدراسة تلك الظاهرة وقدم عدداً من الأبعاد والتأثيرات للعمالة الوافدة منها:

- **البعد الأمني:** فقد ظهرت ممارسات خطيرة تهدد المجتمع الكويتي المحافظ، فسجالات المحاكم وأقسام الشرطة تشهد على ذلك، وأكبر دليل على ذلك الحملة التي قامت بها وزارة الداخلية خلال الفترة من ١٩٩٩/١٠/٩-٦ م على تجار مروجي المخدرات وشقيق الدعاارة، فقد تم ضبط ٥٦ وافداً أغلبهم من الجنسية الإيرانية والباكستانية وجنسيات وافدة مختلفة يروجون المخدرات والمشروبات الروحية، وإجمالي ما تم ضبطهم ١٠٨ مهماً يروجون المخدرات و١٢٠ بائعة هوى من جنسيات مختلفة يعملن بالدعاارة. ويرى السلطان (١٩٩٨) أن نسب الجرائم بالدول الخليجية قد زادت بزيادة أعداد العمالة الوافدة خاصة الآسيوية، وأن هناك نوعيات من الجرائم ترتبط بهذه الفئة تحديداً منها ترويج المخدرات والجرائم الأخلاقية.
- **البعد الثقافي:** رغم كثرة العمالة الوافدة وخصوصاً الآسيوية من شبه القارة الهندية في دولة الكويت إلا أن لها ثقافتها الخاصة، ويتضمن هذا الجانب الفكري-الثقافي بحيث لا يمكن إغفال أثر أو آثار وجود المدارس الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد ثبت أن أبناء إحدى الدول الخليجية قد فاقوا في أعدادهم أبناء الأجانب في هذه المدارس، وهذه التعددية الثقافية تشكل خطورة كبيرة على مستقبل اللغة العربية والوحدة

والانسجام التعليمي والثقافي بين أبناء المنطقة الخليجية، وفي المستقبل القريب يتوقع أن تفرز هذه المدارس الخاصة أجياًًا من أبناء المنطقة نفسها لا يتسمون إلى النسيج الثقافي والعلمي واللغوي لمنطقة الخليج العربي.

- البعد السياسي: أن العمالة الوافدة وخاصة الأجنبية في دول الخليج العربي تسببت في بعض الإجراءات السياسية لبعض الدول في مجلس التعاون الخليجي، وهناك مؤشرات دالة على المصاحبات السلبية للعمالة الوافدة في دول الخليج العربي والتي تمثل في وجود بعض الضغوط من قبل حكومات العمالة الوافدة لاستيعاب أعداد هائلة من العمالة والذي سوف يتربّ عليه في المستقبل زيادة حجم العمالة الوافدة، كما تسيطر على سوق العمالة قوى خفية وعوامل سياسية تؤثر على القرار الاقتصادي والاجتماعي الرشيد الذي ينعكس إيجاباً على المجتمع بشكل عام، فظاهرة تجارة الإقامات أصبحت واضحة للعيان والعمالة الوافدة التي بلا مؤهل والهامشية تقوم بدفع مبلغ مقطوع لهؤلاء التجار.
- البعد الاقتصادي: لا شك أن وجود عدد كبير من الجنسيات تصل ١٥٦ جنسية مختلفة من العمالة الوافدة أوجدت خلاًًا كبيراً في التركيبة السكانية كما تشكل استنزاف للموارد الاقتصادية نظير الأجر الذي يتضاعفها إلى التكلفة المالية غير المباشرة لهذه العمالة كبيرة العدد نتيجة لتحمل الدولة الجانب الكبير من هذه التكلفة عن طريق الدعم المباشر وغير المباشر للخدمات (الرعاية الصحية والعلمية، والمواصلات، الكهرباء، المواد الغذائية ... الخ).

#### الدراسات السابقة:

- توجّهت دراسة الثقفي (٢٠٠٠) لبحث علاقة العمالة الوافدة بتوظيف العمالة الوطنية بالقطاع الأهلي وبالبعد الاقتصادي والأمنية والاجتماعية بالمجتمع السعودي، وباستخدام المنهج التحليلي المكتبي توصلت الدراسة إلى أن التوسيع في استقدام واستخدام العمالة الوافدة بالقطاع الأهلي ارتبط بزيادة معدلات البطالة والإخلال بخطط التنمية، كما أرتبط بظهور أنماط جديدة في الحياة الاجتماعية تمثل ظهور عادات وتقالييد وقيم اجتماعية وفكريّة ودينية، وظهور حالة من الصراع الذي يؤدي التفكك والانحلال الاجتماعي، كما يحلق بعض الإشكاليات في التوافق الاجتماعي ونمط الحياة وارتفاع مستوى الجريمة.
- وهدفت دراسة الديحاني (٢٠٠٠) لبحث أبعاد وأثار العمالة الوافدة على المجال الأمني والاجتماعي والسياسي، والأثار السلبية لها على الأسرة والمجتمع، وأشارت النتائج أن العمالة الوافدة ارتبط بظهور العديد من الممارسات السلبية بالمجتمع الكويتي ذات الطبيعة المحافظة مثل تجارة المخدرات، والدعارة، وأشار إلى ارتباط تلك الممارسات ببعض الجنسيات الآسيوية تحديداً.
- وهدفت دراسة الخضيري (٤٢٠٠٧) إلى التعرف على الأسباب الفعلية للاستعانة بالعمالة المنزلية، إضافة إلى التعرف على أهم المشكلات الاجتماعية للعمالة المنزلية، وتوصلت الدراسة إلى من أهم أسباب الاستعانة بالعمالة المنزلية ارتفاع متوسط عدد الأولاد في الأسر السعودية مع عمل الزوجة وخروجها للعمل بجانب اتساع السكن، وأن من أهم المشكلات الاجتماعية الناتجة عن العمالة المنزلية المبالغة في تدليل الطفل وكذلك تدليل الزوجة و سلبيتها وتقلص دورها كأم وكزوجة وعدم أداء المسؤولية في تدبير شؤون الأسرة ووجود صراع للثقافات نتيجة اختلاف ثقافة المجتمع السعودي عن ثقافة مجتمعات العمالة المنزلية التي وفدوها منه.
- وأجرت نوال السبعي (٢٠٠٧) دراسة هدفت إلى تحديد الخصائص الاجتماعية للمرأة العاملة في قطاع التعليم والتي تستعين بالعمالة المنزلية، وتحديد مقتربات للتغلب على المشكلات المترتبة على استعانة المرأة العاملة في قطاع التعليم بالعمالة المنزلية، وتوصلت الدراسة إلى أن الخصائص الاجتماعية العامة للمرأة العاملة في قطاع التعليم والتي تستعين بالعمالة المنزلية تمثل في المتزوجات والتي يبلغ دخلهن الشهري ٦٠٠٠ ريال فأكثر ولديهن من ٣-٤ أبناء ومدة عملهن من ١٥-١٠ سنة، كما توصلت الدراسة لمقتربات للتغلب على المشكلات المترتبة على العمالة المنزلية من وجهة نظر عينة الدراسة تمثل في التركيز على دور الأم والرقابة وتدريب العمالة المنزلية وتكثيف الإشراف على مكاتب الاستقدام.
- واستهدفت دراسة العنزي (٢٠٠٨) التعرف على اتجاه معدلات جرائم العمالة الوافدة في الكويت، ودراسة أسباليها في ارتكاب الجرائم ودراويفها، ومعرفة الأساليب والوسائل الأمنية في إطار الأمن الشامل لمواجهة هذه الجرائم، ووضع تصور مقترح للأساليب والسياسات الأمنية لمكافحة ارتكاب جرائمها. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وانتهى إلى عدة نتائج فيما يتعلق بمعدلات الجرائم وتوصيات للتعامل مع هذه الظاهرة.
- وهدفت دراسة الطويرشى (٢٠١٠) إلى تحليل العلاقة بين العمالة الوافدة بالجرائم ونوعيتها بالمملكة العربية السعودية، وطبقت الدراسة على (٢٧٢) من العمالة الوافدة من لديهم مخالفات وجرائم بالمملكة العربية السعودية، وبيّنت تحليل النتائج الدراسة أن أكثر الأسباب ارتباطاً بارتكاب الجرائم لدى العمالة الوافدة هي الحاجة للمال، ثم تأثير الأصدقاء، ثم الجهل بالنظام والقوانين، وأخيراً البطالة، وكانت أكثر الجرائم إرتكاباً هي جريمة السرقة، ثم المخدرات، ثم القتل. وأشارت النتائج إلى عدم تأثير متغيرات العمر والمستوى التعليمي ومكان الإقامة، والحالة الاجتماعية على نوع الجريمة، بينما تبيّن علاقة متغيري الديانة والجنسية بنوع الجريمة.
- وهدفت دراسة بن عبيان (٢٠١١) إلى مناقشة واقع العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية والأثار السلبية لها في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية وأدوار المؤسسات التربوية في الحد من استقدامها وتلافي آثارها باتباع منهج التحليل الوصفي وأشارت النتائج

إلى أن عدد العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية بلغ (١٤٤٢٣٦,٦) في آخر إحصائية رسمية، وأن أكثر تواجد لها في منطقة مكة المكرمة، وأن من أسباب انتشارها في المملكة: اكتشاف البترول ورخص أجرة العامل غير السعودي وظهور العديد من المؤسسات الوجهية التي تناجر بتأثيرات العمالة، كما أظهرت نتائج الدراسة أن من الآثار السلبية للعمالة الوافدة: الكسل والاتكالية، وصراع الأدوار وال العلاقات الأسرية، وزيادة نسبة التحويلات النقدية للخارج، والبطالة، أو تأثيرها على العلاقات السياسية بين المملكة ودولهم، نشر الأفكار المنحرفة والمواد الممنوعة، كما أظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن هناك أدوار عدّة ينبغي أن تقوم بها الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام حتى تقلل الآثار السلبية للعمالة الوافدة.

• وفي دراسة حسين (٢٠١٥) والتي استهدفت التعرف على العمالة الوافدة بدول الخليج واقعها ومستقبلها، وباستخدام المنهج التحليلي المكتبي أظهرت أن حجم العمالة الهندية في دول الخليج قد ارتفع في غضون أربعة عقود من نحو ٢٥٠ ألف عامل في عام ١٩٧٥ إلى قرابة ٨٠٠ ملايين عامل في الوقت الحاضر، مستفيدين من فرص العمل في السوق الخليجية؛ كما يُعدُّ عمل الجالية الفلبينية في دول مجلس التعاون الخليجي لافتاً؛ إذ تستقطب السعودية والإمارات معاً نحو ٤٠٪ من العمالة الفلبينية العاملة في خارج الفلبين. وفيما يخص العمالة الوافدة من الدول العربية، تستقطب السعودية على وجه الخصوص أعداد ضخمة من العمالة من مصر واليمن والسودان، وتقدر قيمة الأموال المرسلة من المنظومة الخليجية قرابة ٨٠ مليار دولار سنوياً، وربما أكثر؛ وهي أرقام كبيرة بالمستويات العالمية، وتوفر الأموال المرسلة سُبل العيش الكريم لمليين الأفراد، وخصوصاً في القارات الآسيوية والإفريقية. على الرغم من ذلك، يشكل عامل البطالة أو معضلة إيجاد فرص عمل مناسبة للمواطنين في بعض دول مجلس التعاون تحدياً لبقاء العمالة الوافدة بالمستويات الحالية، وفي إطار التكيف بالاهتمام الدولي بحقوق العمالة الوافدة، أطلقت المنظومة الخليجية في ٢٠٠٨ بصفتها دول مستقبلة للعمالة مبادرة حوار للإجتماع بصورة دورية مع دول المصدر لمناقشة القضايا التي تتعلق بالعملة.

• وهدفت دراسة الدوب (٢٠٢٠) بحث أوضاع العمالة الوافدة بدولة الكويت بتحليل استجابات شريحة عريضة من المواطنين بلغت (٩٦٥٠) وانتهت الدراسة إلى أن أهم الأسباب التي أدت إلى سوء إدارة ملف العمالة الوافدة وما ينتج عنها من مشاكل اقتصادية وسكانية وغيرها، كان هناك ٨٢٪ يرون أن السبب الأهم من تجار الإقامة، و٧٠,٧٪ يرون أن السبب هو الفساد الإداري، و٦٩,٢٪ يرون عدم وجود خطة استراتيجية تبين نوعية وأعداد العمالة الوافدة التي تحتاجها الدولة في كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص هو السبب الأهم، في حين ٤٣,٦٪ يرون أن هناك خلل في القوانين التنظيمية، وأن ٤٠,٣٪ يرون أن عدم كفاءة الأجهزة الحكومية من الأسباب المهمة.

ومن نتائج الدراسات السابقة يتبيّن أن اهتمام المجتمع الخليجي ببحث آثار العمالة الوافدة سواءً على المستوى المجتمعي أو الأمني أو التربوي أو البطالة، قد بدأ منذ فترة تفوق العشرين عاماً، وقد أشار في مجمله إلى مجموعة من الآثار السلبية لهذه العمالة فيما يتعلق بالبطالة والجرائم والتأثير على النشأ والأبناء، إلا أن أياً من هذه الدراسات لم تشر إلى بعض تقييمات بعض الموضوعات النوعية مثل قدرة المجتمعات الخليجية على إحلال العمالة الوطنية محل هذه العمالة خاصة العمالة المنزلية والعمالة الخاصة بالأعمال الحرفيّة أو العمالة الماهرة والتقنية، كذلك لم تبحث هذه الدراسات أوضاع هذه العمالة بصورة في ظل تغير الأوضاع الاجتماعية والإقتصادية والصحية وحركة السفر بسبب أزمة كوفيد-١٩، لذا تعد الدراسة الحالية حسب علم الباحث هي الدراسة الأولى من نوعها التي تبحث ملف العمالة الوافدة في ظل أزمة كوفيد، ومن اتجاهات متعددة تبحث بعضها أحوال هذه العمالة السكنية والجاهة إليها، ويفتح البعض الآخر تقييم إمكانيات أجهزة الدولة في معالجة التركيبة السكانية وإحلال العمالة الوافدة باعتبار أن هذه المطالب أصبحت واجباً ملحاً.

### إجراءات الدراسة الميدانية:

#### المنهج المستخدم:

اتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي المقارن، وذلك كونه المنهج الملائم لأهداف الدراسة الحالية التي تهدف لبحث اتجاهات وتقييم الأفراد لأوضاع العمالة وتأثيراتها خلال جائحة كوفيد-١٩، وبمقارنته تقييمات كل من المواطنين وغير المواطنين.

#### مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة الحالية من المواطنين والمقيمين بدولة الكويت خلال جائحة كوفيد-١٩، حيث اشتقت عينة عشوائية منهم بطريقة العينة المترافق، وذلك عبر الإجابة على صورة الكترونية للاستبيان المستخدم، وتكونت العينة الكلية للدراسة من (٥٧٧٦) فرداً، وبلغت عينة المواطنين (٤٨٣٧) تنوعت من حيث الجنس والعمر والتعليم، وبلغت غير المواطنين (٩٣٩) تنوعت كذلك من حيث الجنس والعمر والمستوى التعليمي، ويعرض الجدول (١) لخصائص العينة لكل من المواطنين وغير المواطنين:

#### جدول (١) وصف خصائص العينة من حيث الجنسية والجنس والعمر والمستوى التعليمي

العينة الكلي		غير المواطنين		المواطنين		الفئات	المتغير
%	العد	%	العد	%	العد		
%٥٣,٢	٣٧٢	%٧٦,٥	٧١٨	%٤٨,٧	٢٣٥٤	ذكر الجنس	فئات العمر
%٤٦,٨	٢٧٤	%٢٣,٥	٢٢١	%٥١,٣	٢٤٨٣		
%٨,٤	٤٨٦	%٧,٧	٧٢	%٨,٦	٤١٤		
%٤٥,٥	٢٦٢٩	%٥٥,٥	٥٢١	%٤٣,٦	٢١٠٨		
%٤٦,١	٢٦٦١	%٣٦,٨	٣٤٦	%٤٧,٩	٢٣١٥		
%٢٤,٣	١٤٢	%٣٠,٧	٢٨٨	%٢٣,٠	١١١٤		
%٦١,٠	٣٥٢٣	%٥١,٥	٤٨٤	%٦٢,٨	٣٠٣٩		
%١٤,٧	٨٥١	%١٧,٨	١٦٧	%١٤,١	٦٨٤		
	٥٧٧٦		٩٣٩		٤٨٣٧		
						المجموع	

من الجدول (١) يتبيّن تقارب نسب المواطنين الذكور والإناث ، بينما كانت نسب غير المواطنين الذكور (٧٦,٥٪) والإناث (٢٣,٥٪) وهي نسب تقارب نسبيّة الطبيعية، وتبيّن أن فئات العمر الأكثّر بالمواطنين وغير المواطنين كانت في الأعمر من (٥١-٣١) وأكثّر من ٥١ سنة، وكان أكثّر من نصف العينة سواء من المواطنين وغير المواطنين من العاصلين على المؤهل الجامعي.

### أداة الدراسة:

تكونت أداة الدراسة من استبيان يتكون من ٣ أجزاء:

١. الجزء الأول: يشمل المعلومات الديمografية الأساسية عن أفراد العينة وتشمل الجنسية، والجنس، والفئة العمرية، والمستوى التعليمي.
  ٢. الجزء الثاني: يتضمن سؤالاً تقييماً عن مدى رضا الأفراد عن قيام أجهزة الدولة بدورها مع العمالة الوافدة والغير المواطنين عموماً ورعايتهم خلال جائحة كوفيد-١٩.

٣. الجزء الثالث: يتضمن استبياناً مكون من ١٢ فقرة يقيس ٤ أبعاد أساسية وهي:

- تقييم قدرة أجهزة الدولة على التعامل مع ملف التركيبة السكانية ومعالجة الخلل.
  - تقييم الأفراد لإمكانية إحلال العمالة الوطنية عوضاً عن العمالة الوافدة.
  - تقييم الرعاية السكانية المقدمة للوافدين وللعمالة الوافدة.
  - تقييم دور العمالة الوافدة في الاقتصاد.

وتقى الإجابة على فقرات الإستبيان على مقياس ليكرت خماسي الاستجابة، وتشير الدرجة المرتفعة على الأبعاد الاتجاه الإيجابي في البعد المقاس. وتم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين المتخصصين من أستاذة الجامعة، وقام الباحث بالتعديلات المطلوبة، وتم التحقق من الصدق وثبات الاستبيان باستخدام كل من الإتساق الداخلي للأبعاد وحساب ثبات ألفا كرونباخ، ويعرض جدول (٢) لقيم الإتساق الداخلي وحساب الثبات للأبعاد.

## جدول (٢): معاملات الاتساق الداخلي والثبات لأبعاد الاستبيان

معامل ألفا كرونباخ	الاتساق الداخلي للأبعاد	
.٧٧٥	من (.٩١٣-**,.٨٩٥)**	معالجة الدولة للتركيبة السكانية
.٥٧٥	من (.٧٧٣-**,.٤٤٧)**	دور العمالة الوافدة في الاقتصاد
.٦٠٨	من (.٥٧٤-**,.٧٧٤)**	إمكانية إحلال الوطنية
.٩٠٠	من (.٩٣٢-**,.٨٩٥)**	معالجة إسكان العمالة الوافدة

### دالة عند مستوى دالة

تظهر قيم الجدول (٢) أن معاملات الارتباط بين درجات الفقرات ودرجة كل بعد من أبعاد الإستبيان كان جميعها موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة ١٠٠، وهو ما يشير إلى توفر الإتساق الداخلي بالإستبيان، كما تراوحت قيم معاملات الثبات للأبعاد بين (٩٠٠، ٥٧٥) وهي قيم تشير إلى توفر الثبات بالأبعاد.

## النتائج:

لحساب مستويات الاستجابة يأخذ الاستبيان اعتماد على المتوسط الحسابي لقيمة الاستجابة على البعد، وذلك حسب المستويات التالية:

- من ١,٨١ - ٢,٦٠ منخفض جداً.
  - من ١,٨١ - ٢,٦٠ منخفض.

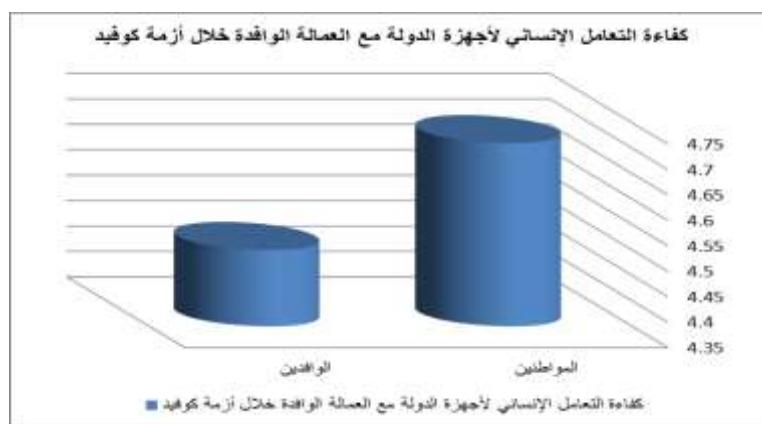
- من ٢,٦١ - ٣,٤٠ متوسط.
- من ٣,٤١ - ٤,٢٠ مرتفع.
- من ٤,٢١ - ٥ مرتفع جداً.

### السؤال الأول: تعاملت الدولة إنسانياً مع العمالة الوافدة خلال أزمة كوفيد-١٩؟

يعرض الجدول (٣) لقيم متوسطات الاستجابة والانحراف المعياري والمستوى المقابل لها لكل من المواطنين وغير المواطنين لفاءة التعامل الإنساني لأجهزة الدولة مع العمالة الوافدة خلال أزمة كوفيد-١٩.

جدول (٣): تقييم تعامل أجهزة الدولة مع العمالة الوافدة أثناء جائحة كوفيد-١٩

الوافدين		الموطنين				تعاملت الدولة إنسانياً مع العمالة الوافدة خلال أزمة كوفيد-١٩
المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
مرتفع جداً	.٧٧٥	٤,٥٠	مرتفع جداً	.٦٣٤	٤,٧١	



شكل (٢): تقييم تعامل أجهزة الدولة مع العمالة الوافدة أثناء جائحة كوفيد-١٩

تظهر نتائج الجدول (٣) أن كلاً من المواطنين وغير المواطنين من الوافدين يقيّمون مستوى تعامل أجهزة الدولة الإنساني مع العمالة الوافدة أثناء جائحة كوفيد-١٩، بمستوى مرتفع جداً، حيث بلغ مستوى تقييم المواطنين (٤,٧١) وبُلغ متوسط تقييم الوافدين (٤,٥٠) وهو ما يؤكد إجماع المواطنين والوافدين على كفاءة وإنسانية التعامل مع العمالة الوافدة وقت أزمة كوفيد-١٩.

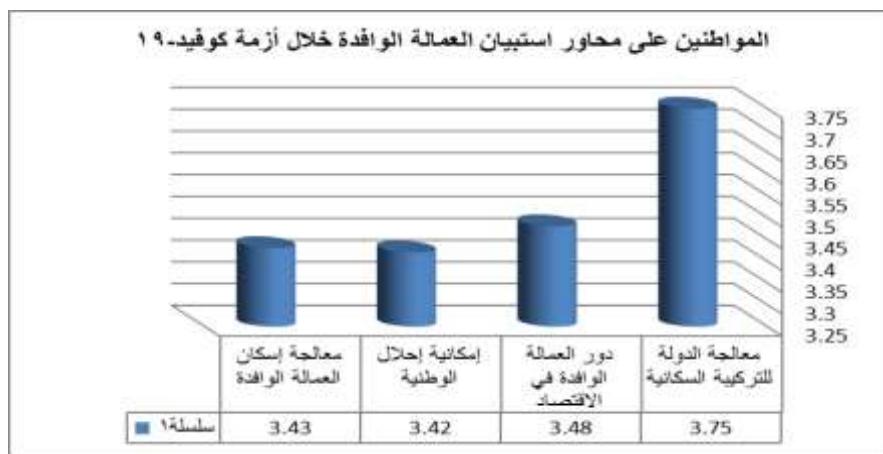
تفسير هذه النتيجة في ضوء ما قامت به الدولة بصورة مجمعة إلى جانب الجمعيات الأهلية من خدمات وتسهيلات رسمية وجهود تطوعية للتيسير والتخفيف على العمالة الوافدة خاصة الهماسية منها خلال الجائحة، حيث قامت وزارة الداخلية بالسماح للمخالفين لقوانين الإقامة بالسفر دون غرامات أو حظر عودة، وكذلك بالسفر على حساب الدولة خلال فترة الجائحة، كما قامت وزارة الداخلية كذلك بالتصدي وبقوة لتجار الإقامات عبر حملة موسعة، وأثناء إغلاق بعض المناطق التي يسكن بها العمالة الوافدة داومت الدولة والجمعيات التطوعية على تقديم المساعدات والتسهيلات الغذائية والصحية لتلك العمالة، كما تصدّت الدولة لمحاولات بعض أصحاب العقارات إجبار الوافدين على دفع الإيجارات في ظل الظروف الاقتصادية غير المواتية خلال تلك الفترة، وقد انعكست تلك الجهود في استجابات كل من المواطنين والوافدين المرتفعة جداً، والتي تشير تثمين وتقدير جهود أجهزة الدولة في التعامل مع الجائحة.

السؤال الثاني: ما تقييم المواطنين لأوضاع العمالة الوافدة من حيث الإسكان ودورها الاقتصادي، ومن حيث القدرة على إحلال العمالة الوطنية ومعالجة التركيبة السكانية خلال أزمة كوفيد-١٩؟

يعرض الجدول (٤) لقيم متوسطات المواطنين الكويتيين على أبعاد الاستبيان والمستويات المقابلة لها.

جدول (٤): قيم متوسطات المواطنين على محاور استبيان العمالة الوافدة خلال أزمة كوفيد-١٩

الرتبة	المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحاور
١	مرتفع	١,٥٢٣	٣,٧٥	معالجة الدولة للتركيبة السكانية
٢	مرتفع	.٧٧٢	٣,٤٨	دور العمالة الوافدة في الاقتصاد
٤	مرتفع	.٧١٢	٣,٤٢	إمكانية إحلال العمالة الوطنية
٣	مرتفع	١,٦١٤	٣,٤٣	معالجة إسكان العمالة الوافدة



شكل (٣): قيم متوسطات المواطنين على محاور استبيان العمالة الوافدة خلال أزمة كوفيد-١٩

جاءت اتجاهات وتقييمات المواطنين الكويتيين لإمكانيات أجهزة في معالجة التركيبة السكانية، وإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة بمستويات مرتفعة، حيث كانت قيم المتوسطات لكلهما ٣,٧٥ و٣,٤٢، وهو ما يشير إلى أن المواطنين يرون أن تداعيات أزمة كوفيد ستسهم في معالجة التركيبة السكانية وفي إحلال الكوادر الوطنية في العمالة محل العمالة الوافدة.

كما جاءت تقييمات المواطنين لدور العمالة الوطنية في الاقتصاد الكويتي مرتفعة بمتوسط ٣,٤٨ وهو ما يشير إلى إدراهم لدور هذه العمالة في خدمة البناء الاقتصادي بدءاً من العمالة المنزلية وحق العمالة المتخصصة الماهرة النادرة. وكانت اتجاهات المواطنين نحو معالجة أجهزة الدولة لأسكان العمالة الوافدة خاصة في ظل أزمة كوفيد إيجابية ومرتفعة بمتوسط ٣,٤٣، وهو ما يشير إلى ثمن المواطنين لدور الدولة في إسكان العمالة الوافدة.

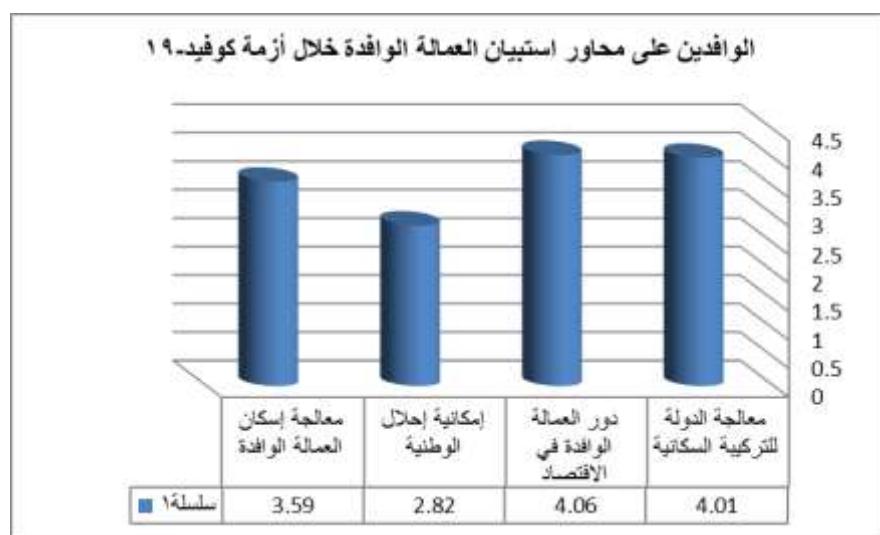
وتعكس استجابات المواطنين على محاور الاستبيان اتجاهات إيجابياً ومستوى رضا فوق المتوسط من المواطنين سواءً لتقدير دور العمالة الوافدة الاقتصادي، وجهود الدولة في معالجة المشاكل السكانية لهم بصورة مرضية، أو في جهود الدولة الحالية بعد جائحة كوفيد-١٩ في معالجة التركيبة السكانية وهي الجهد الذي جاءت في صورة حزمة من القرارات للتعامل مع العمالة الهاشمية والعمالة التي تجاوزت الستين والإسراع في تكويت الوظائف الحكومية، وحصر مخالفي الإقامة، ومحاصرة تجار الإقامات، ووضع خطة زمنية لتعديل التركيبة السكانية، ومناقشة مجلس الأمة لعمل كوطه للعمالة الوافدة.

كما بينت النتائج تقييم المواطنين المرتفع نحو إمكانية إحلال العمالة الوطنية للعمالة الوافدة وربما يعود ذلك لإدراك المواطنين لوجود كوادر وطنية من خريجي الجامعات والمعاهد التقنية الذين يمكنهم سد الفجوة الناتجة عن خفض العمالة إلى الوافدة، وتفق هذه النتائج مع ما أظهرته دراسات العزي (٢٠٠٨)، بن عبيان (٢٠١١)، حسين (٢٠١٥)، دراسة الدوب (٢٠٢٠) من الحاجة لوجود خطط حكومية لمعالجة مشكلات العمالة الوافدة.

السؤال الثالث: ما تقييم غير المواطنين من الوافدين لأوضاع العمالة الوافدة من حيث الإسكان ودورها الاقتصادي، ومن حيث القدرة على إحلال العمالة الوطنية ومعالجة التركيبة السكانية خلال أزمة كوفيد-١٩؟

جدول (٥): لقيم متوسطات الوافدين على أبعاد الاستبيان والمستويات المقابلة لها

الترتيب	المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحاور
٢	مرتفع	١,١٣٦	٤,٠١	معالجة الدولة للتركيبة السكانية
١	مرتفع	٠,٦٨٠	٤,٠٦	دور العمالة الوافدة في الاقتصاد
٤	متوسط	٠,٧٩١	٢,٨٢	إمكانية إحلال العمالة الوطنية
٣	مرتفع	١,٢٨٠	٣,٥٩	معالجة إسكان العمالة الوافدة



شكل (٤): قيم متوسطات الوافدين على محاور استبيان العمالة الوافدة خلال أزمة كوفيد-١٩

جاءت اتجاهات وتقييمات الوافدين لإمكانيات أجهزة في معالجة التركيبة السكانية مرتفعة بمتوسط ٤،٠١، بينما جاء تقييم الوافدين لإمكانية إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة بمتوسط ٢،٨٢، وهو ما يشير إلى أن الوافدين يرون أن تداعيات أزمة كوفيد ستسهم في معالجة التركيبة السكانية ولكن القدرة على إحلال الكوادر الوطنية في العمالة محل العمالة الوافدة ليست بنفس السهولة. كما جاءت تقييمات الوافدين لدور العمالة الوطنية في الاقتصاد الكويتي مرتفعة بمتوسط ٤،٠٦، وهو ما يشير إلى إدراكهم لدور هذه العمالة في خدمة البناء الاقتصادي بدءاً من العمالة المترهلة وحتى العمالة المتخصصة الماهرة النادرة. وكانت اتجاهات الوافدين نحو معالجة أجهزة الدولة لأسكان العمالة الوافدة خاصة في ظل أزمة كوفيد إيجابية ومرتفعة بمتوسط ٣،٥٩، وهو ما يشير إلى رضا الوافدين عن دور الدولة في إسكان العمالة الوافدة.

وتفسر نتائج السؤال الثالث أن الوافدين يرون أن دورهم في الاقتصاد الوطني للكويت مرتفع، وهي النتيجة الواقعية باعتبار أنهم يعبرون عن أنفسهم وعن دورهم ، كما قيموا دور الدولة في معالجة مشكلات إسكان العمالة الوافدة كذلك بدرجة مرتفعة، ورأوا أن جهود الدولة في معالجة الخلل في التركيبة السكانية جيدة بدرجة مرتفعة، إلا أنهم قدرموا إمكانية إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة بدرجة متوسطة، وربما يعود ذلك لتقديرهم أن حاجة الدولة للعديد من التخصصات سواء العالية الدقة مثل الأطباء والكوادر الطبية أو للعمالة الخدمية مثل الخدم والعمالين ب المجالات التنظيف والمطاعم وغيرها يصعب أن يتم تلبيتها من الكوادر الوطنية.

**السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات وتقييمات المواطنين والوافدين في محاور استبيان العمالة الوافدة خلال أزمة كوفيد-١٩؟**

استخدم اختبار ت للفرق بين المجموعات المستقلة لحساب الفروق بين المجموعتين على محاور الاستبيان كما يعرض لها الجدول (٦)

جدول (٦): اختبار ت للفرق بين المواطنين والوافدين محاور استبيان العمالة الوافدة

الدلالة	قيمة ت	الوافدين		المواطنين		المحاور
		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
٠٠٠١	٥،٠٢٠	١،١٣٦	٤،٠١	١،٥٢٣	٣،٧٥	معالجة الدولة للتركيبة السكانية
٠٠٠١	٢١،٣٨٥	٠،٦٨٠	٤،٠٦	٠،٧٧٢	٣،٤٨	دور العمالة الوافدة في الاقتصاد
٠٠٠١	٢٣،٠٠٨	٠،٧٩١	٢،٨٢	٠،٧١٢	٣،٤٢	إمكانية إحلال العمالة الوطنية
٠٠٠١	٢،٨٥٠	١،٢٨٠	٣،٥٩	١،٦١٤	٣،٤٣	معالجة إسكان العمالة الوافدة

### المواطنين والوافدين على محاور استبيان العمالة الوافدة خلال أزمة كوفيد-١٩



شكل (٥): اختبارات للفروق بين المواطنين والوافدين محاور استبيان العمالة الوافدة

تظهر نتائج الجدول (٦) ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠٠٠١) في كل محاور معالجة التركيبة السكانية، ودور العمالة الوافدة، ومعالجة إسكان العمالة الوافدة لصالح الوافدين، حيث يقيّمون تلك المحاور بدرجة أعلى وبصورة دالة عن المواطنين.
  - وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠٠٠١) في محور إمكانية إحلال العمالة الوطنية لصالح المواطنين حيث يقيّمون هذا المحور بصورة أعلى وذات دلالة عن الوافدين.
- بينت نتائج السؤال الرابع أن الوافدين يرتفع تقديرهم لدور العمالة الوافدة، ومعالجة الدورة للتركيبة السكانية، ومعالجة إسكان العمالة الوافدة بدرجة تفوق تقدير المواطنين، في حين أن المواطنين يرتفع تقديرهم لإمكانية إحلال العمالة الوطنية مقارنة بالوافدين، وتعكس تلك الاستجابات التباين في تقييم الوافدين والمواطنين لدور العمالة وإمكانيات إحلال العمالة الوافدة محل العمالة الوافدة، وهو ما يمكن أن يشير إلى أن تلك الاستجابات تعكس اتجاهات كل من المواطنين والوافدين ل موضوع لأوضاع العمالة الوافدة في ظل جائحة كوفيد-١٩.
- السؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات محاور استبيان العمالة الوافدة تعود للفروق في الجنس والعمر والتعليم بعينة المواطنين؟

#### أولاً: الفروق على الجنس:

استخدم اختبار للفروق بين المجموعات المستقلة لحساب الفروق في محاور الاستبيان تبعاً للجنس بعينة المواطنين.

#### جدول (٧): اختبارات للفروق بين المواطنين تبعاً للجنس في محاور استبيان العمالة الوافدة

الدلالة	قيمة ت	إناث		ذكور		المحاور
		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
٠٠٠١	٣,٤٣٢	١,٤٦٤	٣,٨٢	١,٥٧٩	٣,٦٧	معاملة الدولة للتركيبة السكانية
٠,٣٥٥	٠,٩٢٥	٠,٧٧٨	٣,٤٩	٠,٧٦٦	٣,٤٧	دور العمالة الوافدة في الاقتصاد
٠٠٠١	٣,٩٠٤	٠,٦٩٩	٣,٤٦	٠,٧٢٣	٣,٣٨	إمكانية إحلال العمالة الوطنية
٠,٠٨٧	١,٧١٤	١,٥٨٥	٣,٤٧	١,٦٦٤	٣,٣٩	معاملة إسكان العمالة الوافدة

تظهر نتائج الجدول (٧) ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث من عينة المواطنين عند مستوى دلالة (٠٠٠١) في محوري معالجة التركيبة السكانية، وفي إمكانية إحلال العمالة الوطنية لصالح عينة الإناث.
  - عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث من عينة المواطنين عند مستوى دلالة (٠٠٠١) في محور دور العمالة الوافدة، ومعالجة إسكان العمالة الوافدة.
- ثانياً: الفروق على فئات العمر:
- استخدم تحليل التباين الأحادي لحساب الفروق بين المواطنين على فئات العمر، كما يعرض له الجدول (٨):

جدول (٨): تحليل التباين للفروق بين المواطنين تبعاً للعمر في محاور استبيان العمالة الوافدة

الدالة	قيمة ف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحاور
٠٠٤	٥,٥٠٩	١,٣٩٠	٣,٨٩	التركيبة السكانية
		١,٥٥٨	٣,٦٧	
		١,٥١١	٣,٧٩	
٠٢٩٣	١,٢٢٧	٠,٨٣٩	٣,٤٦	دور العمالة الوافدة
		٠,٧٧٦	٣,٥٠	
		٠,٧٥٦	٣,٤٧	
٠٥٣٣	٠,٦٣٠	٠,٧٨٥	٣,٤٣	إمكانية الإحلال
		٠,٧٣١	٣,٤٠	
		٠,٦٨٠	٣,٤٣	
٠٠٠١	١٠,٤٤٢	١,٥٠١	٣,٦١	إسكان العمالة
		١,٦٦٥	٣,٣٢	
		١,٥٨٠	٣,٥١	

تظهر نتائج الجدول (٨) ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لفئات العمر من عينة المواطنين عند مستوى دلالة (٠٠١) في محوري معالجة التركيبة السكانية، وفي إسكان العمالة الوافدة في اتجاه ذوي فئة العمر بين ١٨ - ٣٠ عام
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لفئات العمر من عينة المواطنين عند مستوى دلالة (٠٠١) في محور دور العمالة الوافدة، وإمكانية إحلال العمالة الوطنية.

### ثالثاً: الفروق على مستويات التعليم:

استخدم تحليل التباين الأحادي لحساب الفروق بين المواطنين على مستويات التعليم، كما يعرض له الجدول (٩):

جدول (٩): تحليل التباين للفروق بين المواطنين تبعاً للتعليم في محاور استبيان العمالة الوافدة

الدالة	قيمة ف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحاور
٠٠٠١	٢١١,٤٣٢	١,٠١٦	٤,٤٨	التركيبة السكانية
		١,٥٤٨	٣,٦٢	
		١,٦٦١	٣,١٣	
٠٠٠١	٢٧,٢٢٢	٠,٨١٢	٣,٣٣	دور العمالة الوافدة
		٠,٧٥٢	٣,٥٢	
		٠,٧٦٧	٣,٥٥	
٠٠٢٦	٣,٦٦٨	٠,٧٣٤	٣,٤٧	إمكانية الإحلال
		٠,٧٠٧	٣,٤٠	
		٠,٦٩٢	٣,٤٠	
٠٠٠١	٢٢٠,٢٣٢	١,٢٣٠	٤,٢٢	إسكان العمالة
		١,٦٢٣	٣,٣٠	
		١,٦٤٩	٢,٧٦	

تظهر نتائج الجدول (٩) ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمستويات التعليم من عينة المواطنين عند مستوى دلالة (٠٠٥) في محاور معالجة التركيبة السكانية لصالح الحاصلين على الثانوية العامة، وفي دور العمالة الوافدة لصالح الحاصلين على مؤهل فوق الجامعي، وفي إمكانية إحلال العمالة الوطنية، وفي إسكان العمالة الوافدة لصالح الحاصلين على الثانوية العامة.

ومن مجمل نتائج السؤال الخامس يتبيّن أن كل من الإناث، وذوي الأعمار الأصغر بين ٣٠ - ١٨ عاماً، وذوي التعليم الثانوي هم الأعلى تقديراً لجهود الدولة في معالجة التركيبة السكانية وإحلال العمالة الوطنية ومعالجة مشاكل العمالة الوافدة.

السؤال السادس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات محاور استبيان العمالة الوافدة تعود للفروق في الجنس والعمر والتعليم بعينة الوافدين؟

### أولاً: الفروق على الجنس:

استخدم اختبار للفروق بين المجموعات المستقلة لحساب الفروق في محاور الاستبيان تبعاً للجنس بعينة الوافدين:

جدول (١٠): اختبار للفروق بين الوافدين تبعاً للجنس في محاور استبيان العمالة الوافدة

الدالة	قيمة ت	الإنحراف المعياري		ذكور		المحاور
		المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
٠,٦٢٣	٠,٤٩٢	١,٠٩٢	٤,٠٤	١,١٥٠	٤,٠٠	معالجة الدولة التركيبة السكانية
٠,١٦١	١,٤٠٣	٠,٧٤٩	٤,١١	٠,٦٥٦	٤,٠٤	دور العمالة الوافدة في الاقتصاد
٠,٩٧٦	٠,٠٣٠	٠,٨٨٢	٢,٨٢	٠,٧٦١	٢,٨٢	إمكانية إحلال العمالة الوطنية
٠,٠٩٠	١,٦٩٥	١,٣١٩	٢,٧٢	١,٢٦٦	٣,٥٥	معالجة إسكان العمالة الوافدة

تظهر نتائج الجدول (١٠) ما يلي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث من عينة الوافدين عند مستوى دلالة (٠,٠٥) في محاور معالجة التركيبة السكانية، وفي إمكانية إحلال العمالة الوطنية وفي دور العمالة الوافدة، ومعالجة إسكان العمالة الوافدة.

ثانياً: الفروق على فئات العمر:

استخدم تحليل التباين الأحادي لحساب الفروق بين الوافدين على فئات العمر، كما يعرض له الجدول (١١)

جدول (١١): تحليل التباين للفروق بين الوافدين تبعاً للعمر في محاور استبيان العمالة الوافدة

الدالة	قيمة ف	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحاور
٠,٠٦٢	٢,٧٩٢	١,٠٨٠	٤,٢٠	التركيبة السكانية
		١,١٥٧	٤,٠٥	
		١,١٠٩	٢,٩١	
٠,٠٠٤	٥,٥٢١	٠,٧١٤	٣,٨٩	دور العمالة الوافدة
		٠,٧٠٤	٤,١٢	
		٠,٦٢٣	٤,٠٠	
٠,٩٧٥	٠,٠٢٥	٠,٨٢٦	٢,٨٢	إمكانية الإحلال
		٠,٨٣٨	٢,٨٣	
		٠,٧٠٧	٢,٨٢	
٠,٥٦٧	٠,٥٦٨	١,٢٩٦	٣,٥٠	إسكان العمالة
		١,٢٨٠	٣,٦٣	
		١,٢٧٨	٣,٥٦	

تظهر نتائج الجدول (١١) ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لفئات العمر من عينة الوافدين عند مستوى دلالة (٠,٠١) في محور دور العمالة الوافدة في اتجاه ذوي فئة العمر بين ٣١ - ٥٠ عام.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لفئات العمر من عينة الوافدين عند مستوى دلالة (٠,٠٥) في محاور معالجة التركيبة السكانية، وفي إسكان العمالة الوافدة، وفي إمكانية إحلال العمالة الوطنية.

ثالثاً: الفروق على مستويات التعليم:

استخدم تحليل التباين الأحادي لحساب الفروق بين الوافدين على مستويات التعليم، كما يعرض له الجدول (١٢):

جدول (١٢): تحليل التباين للفروق بين الوافدين تبعاً للتعليم في محاور استبيان العمالة الوافدة

الدالة	قيمة ف	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحاور
٠,٠٠١	١٥,٩١١	٠,٩٨٥	٤,٣١	التركيبة السكانية
		١,١٧٥	٣,٩٢	
		١,١٦٥	٣,٧٦	
٠,٠٥٤	٢,٩٣٢	٠,٧٢٤	٣,٩٨	دور العمالة الوافدة
		٠,٦٦٥	٤,١٠	
		٠,٦٣٤	٤,٠٩	
٠,٠٠١	١١,٨٥٣	٠,٧٩٦	٣,٠٠	إمكانية الإحلال
		٠,٧٨٢	٢,٧٧	
		٠,٧٥٤	٢,٦٧	

٠٠٠١	٢٣,٥١	١٠٦٧	٤,٠٠	ثانوية عامة	إسكان العمالة
		١,٣٠	٢,٤٦	بكالوريوس	
	١,٣٨٩	٣,٢٧		فوق الجامعي	

تظهر نتائج الجدول (١٢) ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمستويات التعليم من عينة الوافدين عند مستوى دلالة (٠,٠١) في محاور معالجة التركيبة السكانية، وفي إمكانية إحلال العمالة الوطنية، وفي إسكان العمالة الوافدة على الثانوية العامة، لصالح الحاصلين على الثانوية العامة.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمستويات التعليم من عينة الوافدين عند مستوى دلالة (٠,٠٥) في محور دور العمالة الوافدة. وتنبئ نتائج الفروق بعينة الوافدين تقارب تقديرات الجنسين لمحاور الاستبيان، وأن الوافدين الأصغر في العمر من ٣٠ - ١٨ عام، وذوي التعليم الثانوي يرتفع تقديرهم لمحاور الاستبيان سواءً في دور العمالة الوافدة أو معالجة الدور لمشكلات العمالة من تركيب سكانية وإسكان.

#### التوصيات والمقترنات:

في ضوء نتائج الدراسة فإنها توصي بما يلي:

١. معالجة جذرية لمشكلات العمالة الهمشية والسائلة وضعيفة المهارة.
٢. الاهتمام بجذب العمالة المدرية والعالية الكفاءة من خلال اشتراطات في التعليم والمهارات على أصحاب الأعمال.
٣. محاربة وتجريم تجارة الإقامات بصورة مشددة للحد من أثارها.
٤. البدء في إعداد كوادر وطنية للعمل في القطاع الخاص في العمال التقنية والفنية.

#### وتقترح إجراء الدراسات التالية:

١. مصادر الضغوط وتأثيرها على الرضا الوظيفي لدى العمالة الوافدة عقب جائحة كوفيد-١٩.
٢. نوعية ومستويات الجرائم لدى العمالة الوافدة أثناء جائحة كوفيد-١٩.
٣. الرضا الوظيفي وعلاقته بالكفاءة المهنية دراسة مقارنة بين العمالة الوافدة والوطنية بعدة قطاعات.

#### المراجع:

##### أولاً: المراجع العربية:

١. الثقي، سلطان. (٢٠٠٢). "الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لزيادة العمالة الوافدة ونقص توظيف القوى العاملة الوطنية في القطاع الأهلي". مجلة الإدارة العامة: ٤٠ - ٥٢٣.
٢. حسين، جاسم. (٢٠١٥). "العمالة الوافدة في دول الخليج: واقعها ومستقبلها". مركز الجزيرة للدراسات والبحوث. قطر.
٣. الخضيري، صالح. (٢٠٠٤). "المشكلات الاجتماعية للعمالة المتنزلة". منشورات مركز بحوث كلية الآداب. جامعة الملك سعود.
٤. الدوب، طارق. (٢٠٢٠). "العمالة الوافدة في الكويت". مجلة الدراسات التربوية والانسانية: جامعة دمنهور. (١٢).
٥. الديحاني، ماجد. (٢٠٠٠). "العمالة الوافدة، دراسة تحليلية". مجلة العلوم الاجتماعية: جامعة الكويت. (٤): ٤٥ - ٦٣.
٦. السلطان، عبد الله. (١٩٩٨). "العمالة الأجنبية والأمن". الموسم الثقافي أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. العدد الأول. الرياض.
٧. آل طعمة، حسين. (٢٠٢٠). "العمالة الأجنبية وضغطوط الأغلاق الكبير". شبكة النباء الإخبارية: <https://annabaa.org/arabic/economicarticles/24143>
٨. الطويرشى، نعيم. (٢٠١٠). "العمالة الوافدة وعلاقتها بالجريمة من حيث أسبابها وأنواعها في المجتمع السعودي- دراسة ميدانية في السجن العام بمدينة جدة". رسالة ماجستير. جامعة مؤتة. الأردن.
٩. عبد الناصر، محمود. (٢٠٢٠). "مستقبل العمالة الوافدة في دول الخليج إلى أين؟". مجلة الرؤية: <https://www.alroeya.com/117-53/2142533>
١٠. بن عبيان، ابراهيم. (٢٠١١). "العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية والأثار السلبية المتربطة على وجودها وأدوار المؤسسات التربوية في الحد من استقدامها وتلقي آثارها". دراسات نفسية و تربوية: مخبر تطوير الممارسات النفسية و التربوية. (٦): ٢٨-١.
١١. العتبى، محمد. (٢٠٠٥). "دور العمالة الوافدة في ترويج المخدرات من وجهة نظر العاملين في الإدارات العامة لمكافحة المخدرات". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة نايف للعلوم الأمنية. الرياض.
١٢. عسيري، عبد الرحمن. (١٤٠٣). "العمالة غير السعودية وآثارها الاجتماعية في المملكة". رسالة ماجستير. جامعة الإمام.
١٣. العنزي، عبد الرحمن. (٢٠٠٨). "الأساليب الأمنية الحديثة في مواجهة جرائم العمالة الوافدة بدولة الكويت: دراسة ميدانية". مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية: (١٣١).
١٤. العيدان، نورة. (١٩٩٣). "العمالة الأجنبية وانعكاساتها السلبية على الأمن الوطني". منشورات مليحة القيادة والأركان. الرياض.

١٥. مرسى، محمد. (١٤١٥). "التربيـة ومشكلـات المجتمعـ في الخليـج العـربـيـةـ". الـريـاضـ. دارـ الإـبدـاعـ الثـقـافـيـ.

ثـانـيـاـ: المـرـاجـعـ الـاجـنبـيـةـ:

- [1] Dhillon, P., Kundu, S., Shekhar, C., Ram, U., Dwivedi, L. K., Yadav, S., & Unisa, S. (2020). "Case Fatality Ratio and Recovery Rate of COVID-19: Scenario of Most Affected Countries and Indian States". Retrieved from [https://iipsindia.ac.in/sites/default/files/iips\\_covid19\\_cfrr.pdf](https://iipsindia.ac.in/sites/default/files/iips_covid19_cfrr.pdf)
- [2] Dwivedi, L. K., Rai, B., Shukla, A., Dey, T., & Ram, U. (2020). "Assessing the Impact of Complete Lockdown on COVID-19 Infections in India and its Burden on Public Health Facilities A Situational Analysis Paper for Policy Makers International Institute for Population Sciences, Mumbai. Retrieved from [https://iipsindia.ac.in/sites/default/files/iips\\_covid19\\_aic1.pdf](https://iipsindia.ac.in/sites/default/files/iips_covid19_aic1.pdf)
- [3] Holmes, E.A.; O'Connor, R.C.; Perry, V.H.; et al., (2020). "Research Multidisciplinary priorities for the COVID-19 pandemic: a call for action for mental health science". Lancet Psychiatry 2020; published online April 15, 2020. [https://doi.org/10.1016/S2215-0366\(20\)30168-1](https://doi.org/10.1016/S2215-0366(20)30168-1)
- [4] Singh, R., & Adhikari, R. (2020). "Age-structured impact of social distancing on the COVID-19 epidemic in India". 1–9. Retrieved from <http://arxiv.org/abs/2003.12055>
- [5] Sohrabia, C., Alsafib, Z., O'Neilla, N., Khanb, M., Kerwanc, A., Al-Jabirc, A., ... Aghad, R. (2020). "World Health Organization declares global emergency: A review of the 2019 novel coronavirus (COVID19)". International Journal of Surgery, 76: 128–129. <https://doi.org/10.1016/j.ijsu.2020.03.001>
- [6] Worldometers. (2020). "COVID-19 coronavirus pandemic". Retrieved May 29, 2020, from <https://www.worldometers.info/coronavirus/>



## The effects of Covid-19 pandemic on migrant workers situation and the effort of the state of Kuwait dealing with it “A comparative study between the directions of citizens and expatriates”

**Tareq Abdul Aziz Adoub**

Assistant Professor at Saad Al-Abdullah Academy  
for Security Sciences, Kuwait  
dr.tareq9733@gmail.com

**Abdullah Jasim Zakariya**

Assistant Professor at Saad Al-Abdullah Academy  
for Security Sciences, Kuwait

Received: 25/9/2020 Revised: 15/10/2020 Accepted: 4/11/2020 DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2021.10.1.5>

**Abstract:** This study identifies the assessment levels of both citizens and expatriates for the role of the state agencies toward migrant workers during the Covid-19 pandemic. In addition, it compares the assessment of both citizens and expatriates on the role of migrant workers in society, the state management of migrant workers housing problems during the pandemic, the state agencies management of demographics and the possibility of nationalizing employment in the light of unbalanced percentages in the demographics. This study follows the comparative descriptive approach and the sample consists of a total of 5,776 samples (4,837 citizens) and (939 expatriates). The study is conducted via an electronic questionnaire to measure satisfaction levels and opinions of the role of migrant workers, nationalizing employment, state's role in addressing the demographics, the state agencies management of migrant workers housing during the pandemic. The results show that both citizens and expatriates assess very high confidence level of the state agencies humanitarian handling of migrant workers during the Covid-19 pandemic. Citizens assess very high confidence level in the state's role in addressing the demographics, nationalizing employment, the role of migrant workers in society and the state agencies management of migrant workers housing. However, expatriates assess a medium level of confidence in the area of nationalizing employment.

It is found that there are significant differences in favor of expatriates in the areas of addressing the demographics, the role of migrant workers in society and the handling of migrant workers housing, whereas citizens are in favor in the area of nationalizing employment. The sample of citizens show that females with ages between 18-30 years and secondary education are the highest in recognition of the state's efforts in addressing the demographics, nationalizing employment and addressing the problems of migrant workers. On the other hand, female expatriates with ages between 18-30 years old and secondary education are in favor for the role of migrant workers and the state's management of migrant workers demographics and housing.

**Keywords:** Migrant Workers; Covid-19; Kuwait

## References:

- [1] 'bd Alnasr, Mhmwd. (2020). "Mstqbl Al'malh Alwafdh Fy Dwl Alkhlyj Ela Ayn?". Mjlt Alr'yh: <https://www.alroeya.com/117-53/2142533>
- [2] Bn 'byan, Abrahym. (2011). "Al'malh Alwafdh Fy Almmikh Al'rbyh Als'wdyh Walathar Alslbyh Almrtbh 'la Wjwdha Wadwar Alm'ssat Altrbwyh Fy Alhd Mn Astqdamha Wtlafy Atharha". Drasat Nfsyh W Trbwyl: Mkhbr Twyr Almmarsat Alnfsyh W Altrbwyh. (6): 1-28.
- [3] Al'nzy, 'bd Alrhm. (2008). "Alasalyb Alamnyh Alhdythh Fy Mwajhh Jra'm Al'malh Alwafdh Bdwl Alkwyt: Drash Mydanyh". Mjlt Drasat Alkhlyj Waljzyrh Al'rbyh: (131).
- [4] 'syry, 'bd Alrhm. (1403). "Al'malh Ghyr Als'wdyh Watharha Alajtma'yh Fa Almmikh". Rsalt Majstyr. Jam't Aleemam.
- [5] Al'tbya, Mhmd. (2005). "Dwr Al'malh Alwafdh Fa Trwyj Almkhadrat Mn Wjht Nrz Al'amlyn Fa Aledarh Al'amh Lmkafhh Almkhadrat". Rsalt Majstyr Ghyr Mnshwrh. Jam't Nayf Ll'lwm Alamnyh. Alryad.
- [6] Al'ydan, Nwrh. (1993). "Al'malh Alajnbyh Wan'kasatha Alslbyh 'la Alamn Alwtyny". Mnshwrat Mlyh Alqyadh Walarkan. Alryad.
- [7] Aldwb, Tarq. (2020). "Al'malh Alwafdh Fy Alkwyt". Mjlt Aldrasat Altrbwyh Walansanyh: Jam't Dmnhr. 12 (2).
- [8] Aldyhany, Majd. (2000). "Al'malh Alwafdh, Drash Thlylyh". Mjlt Al'lwm Alajtma'yh: Jam't Alkwyt. 28 (4): 45 – 63.
- [9] Hsyn, Jasm. (2015). "Al'malh Alwafdh Fy Dwl Alkhlyj: Waq'ha Wmstqblha". Mrkz Aljzyrh Lldrasat Walbhwth. Qtr.
- [10] Alkhdyry, Salh. (2004). "Almshklat Alajtma'yh Ll'malh Almnzlyh". Mnshwrat Mrkz Bhwth Klyt Aladab. Jam't Almlk S'wd.
- [11] Mrsa, Mhmd. (1415). "Altrbyh Wmshklat Almjtm' Fa Alkhlyj Al'rbyh". Alryad. Dar Alebda' Althqafy.
- [12] Alsltan, 'bd Allh. (1998). "Al'malh Alajnbyh Walamn". Almwsm Althqafy Akadymyh Nayf Al'rbyh Ll'lwm Alamnyh. Al'dd Alawl. Alryad.
- [13] Al T'mh, Hsyn. (2020). "Al'malh Alajnbyh Wdghwt Alaghlaq Alkbyr". Shbkt Alnba Alekhbaryh: <https://annabaa.org/arabic/economicarticles/24143>
- [14] Althqy, Sltan. (2000). "Alab'ead Alajtma'yh Walaqtsadyh Walamnyh Lzyadh Al'malh Alwafdh Wnqs Twzyf Alqwa Al'amly Alwtynyh Fa Alqta' Alahly". Mjlt Aledarh Al'amh: 40 (3): 535 – 573.
- [15] Altwyrshy, N'ym. (2010). "Al'malh Alwafdh W'laqtha Baljrymh Mn Hyth Asbabha Wanwa'ha Fa Almjtm' Als'wda- Drash Mydanyh Fa Alsjn Al'am Bmdynh Jdh". Rsalt Majstyr. Jam't M'th. Alardn.